الأمم المتحدة

A/ES-10/615–S/2014/82

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والستون

رسائل متطابقة مؤرخة ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

يؤسفني أن أبلغكم أن الوضع في دولة فلسطين المحتلة ما زال يشهد تدهورا مستمرا من جراء تمادي إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاج سياسات غير قانونية واستفزازية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه.

فرغم محادثات السلام الهشة التي تجري في الوقت الراهن، تواصل إسرائيل ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي تتراوح بين شن غارات عسكرية داخل القرى والمدن الفلسطينية، وتنفيذ عمليات اعتقال واحتجاز يومية لبحق المدنيين الفلسطينيين وإيقاع إصابات في صفوفهم. وفي نفس الوقت، توغل السلطة القائمة بالاحتلال في شن حملتها الاستيطانية الضخمة التي امتدت إلى جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية وحولها. والآن، يتأكد مرة أخرى للفلسطينيين والمجتمع الدولي بأسره التعنت الإسرائيلي الصارخ، حيث إن إسرائيل تثبت بوضوح من خلال أعمالها أنها ترفض أن تتخلى عن صفتها كسلطة قائمة بالاحتلال وأن تضع بالفعل حدا لاحتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية التي استولت عليها في حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وأن تتوصل إلى اتفاق سلام عادل شامل دائم.

140214 120214 14-22985 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتوغل إسرائيل في حملتها الاستيطانية وتمعن في محاولاتها انتزاع المزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة ضاربة بالقانون عرض الحائط وغير عابئة بنداءات المجتمع الدولي الذي طلب منها مرارا وبوضوح وقف جميع أنشطتها الاستيطانية. وفي هذا الصدد، لا يسع حكومة دولة فلسطين سوى أن تدين بشكل قاطع القرار الذي اتخذته إسرائيل في الآونة الأخيرة بالموافقة على بناء أكثر من ٥٥٠ وحدة استيطانية في القدس الشرقية المحتلة. فبالأمس، الأربعاء ٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، قطعت السلطة القائمة بالاحتلال خطوة أخرى في مخططاتها لبناء ٣٨٦ وحدة استيطانية فيما يسمى مستوطنات ''حار حوما''، و ١٣٦ وحدة سكنية في ''نيفيه يعقوب'' و ٣٦ وحدة سكنية في ''بسغات زئيف''. وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير تشير إلى أن أن وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية طرحت مؤخرا طلبات لتقديم عطاءات لبناء ٢٠٨ وحدات سكنية في ما يسمى مستوطنة ''تل تمر'' في منطقة بيت لحم. فإسرائيل لا تعمل من أجل إنهاء أربعة عقود من احتلالها العسكري، وإنما تفعل عكس ذلك تماما. وتواصل إسرائيل على نحو سافر تشديد قبضتها على أرض الشعب الفلسطيني في خرق خطير لاتفاقية جنيف الرابعة والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وهي تتعمد من وراء ذلك تغيير الوضع الديمغرافي والحالة المادية على الميدان بما يؤثر سلفا على أي حل نهائي. ثم إن هذه الأعمال غير القانونية والتي تنم عن سوء نية تنسف أيضا الجهود الدولية التي تبذل حاليا للمضي قدما في مفاوضات السلام من أجل التوصل إلى حل نهائي خلال عام ٢٠١٤.

وإلى جانب قيام السلطة القائمة بالاحتلال ببناء المستوطنات، فإنها تواصل أيضا هدم منازل الفلسطينيين، الأمر الذي يترك عشرات الأسر الجديدة بلا مأوى ويرغمها على تجرع مرارة الإحباط والصدمة التي يخلفها هذا التشرد القسري في نفوس أفرادها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ويشمل ذلك هدم ثلاثة منازل في الآونة الأخيرة في بيت حنينا وصور باهر في الضفة الغربية المحتلة، ما أسفر عن تشريد ٢٥ فلسطينيا آخر. وقد قامت كذلك قوات الاحتلال في ٣٠ كانون الثاني/يناير، بهدم جل الهياكل التي كانت تؤوي جماعة من الرعاة من عين الحلوة وأم الجمال في منطقة توباس، وهو ما أرغم ٦٦ فلسطينيا على التشرد من بينهم ٣٦ طفلا. وبالإضافة إلى ذلك أُخطرت في ٥ شباط/فبراير خمس أسر فلسطينية أخرى في ضاحية سلوان في القدس الشرقية المحتلة بأنه صدرت أوامر بهدم منازلها من ضمنها أوامر بتنفيذ الهدم في غضون ٤٨ ساعة. ونذكر في هذا الصدد أن أي أعمال تشريد أو نقل قسري لمدنيين وهدم ممتلكاتهم وما ماثل ذلك من عقاب جماعي تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال هي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة ويجب وقفها.

وقد تمادت إسرائيل أيضا في ارتكاب أعمال استفزازية وتحريضية، إذ واصلت شن غارات عسكرية عنيفة في جميع أرجاء دولة فلسطين المحتلة، واعتقلت واحتجزت عشرات الفلسطينيين في عدة مناطق مثل رام الله وبيت لحم والقدس والخليل وقلقيلية. ولا تزال هذه الغارات التي تشنها إسرائيل في العادة ليلا أو قبل الفجر تبث الرعب في نفوس السكان المدنيين وتوقع إصابات في صفوفهم وتلحق أضرارا بممتلكاتهم، وذلك جراء استمرار قوات الاحتلال في استخدام القوة المفرطة. وفي غارة ليلية بدأت منذ الساعة الثانية صباحا (بتوقيت فلسطين) من يوم الثلاثاء ٤ شباط/فبراير، قام أفراد تقلهم أكثر من ٤٠ مركبة عسكرية إسرائيلية بمداهمة مخيم الفارعة للاجئين في شمال الضفة الغربية فنهبوا المنازل وقاموا بعمليات اعتقال واحتجاز عشوائية طالت الرجال والفتيان الفلسطينيين وأوقعت إصابات بين الكثيرين من السكان المدنيين وبثت الخوف والهلع في نفوسهم.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضا اعتداءاتها المعهودة على السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة الذي لا تزال إسرائيل تضرب عليه حصارا لا أخلاقيا وغير قانوني. ومن بين آخر هذه الاعتداءات العسكرية، إصابة خمسة أشخاص في بيت لاهيا في شمال غزة يوم ٣١ كانون الثاني/ يناير بعيارات نارية، وقد سبق ذلك وقوع قيام سلاح الجو الإسرائيلي بعمليات قصف أصيب فيها سبعة فلسطينيين آخرين وكذلك عمليات قصف جوي لمدينة رفح الواقعة جنوب غزة أسفرت عن إصابة أربعة فلسطينيين وألحقت أضرارا بممتلكات مدنية في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون بث الرعب في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني وتدمير أراضيهم. فقد قام في يوم الأحد ٢ شباط/فبراير، مستوطنون إسرائيليون مقيمون في ما يسمى مستوطنة ''شيلو'' بتخريب أراض زراعية فلسطينية في قرى سنجل وتورمسعيا قرب رام الله في الضفة الغربية واقتلعوا أكثر من ١ ٦٠٠ من أشجار وأعواد الزيتون التي كانت غُرست قبل ثلاث سنوات في إطار مشروع مولته لجنة الصليب الأحمر الدولية. وجدير بالذكر أن هذا الاعتداء الأخير الذي ارتكبه المستوطنون الإسرائيليون هو ثاني اعتداء من هذا النوع يرتكب في غضون أسبوع، وأن أعمال العنف والاستفزاز والتدمير التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون قد غدت حدثا يتكرر يوميا.

ومما يزيد من تردي الحالة التصريحات الاستفزازية التي دأب المسؤولون الإسرائيليون على الإدلاء بها من قبيل ما صدر عن أوري أرييل، وزير الإسكان والبناء الإسرائيلي في الآونة الأخيرة حيث قال فيها: ''دعوني أذكركم مرة أخرى بأنه لن تكون هناك سوى دولة واحدة، هي إسرائيل الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن''. ونحن نشجب

ونرفض جميع هذه الاستفزازات، والأعمال الإسرائيلية غير القانونية التي تكذِّب التزام إسرائيل المعلن بالحل القائم على وجود دولتين والتي تفضح، على النقيض من ذلك، الطبيعة الحقيقية والنوايا السيئة للحكومة الحالية بقيادة رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو، وهو ما يزيد من تسميم الأجواء ويقوض الجهود الجارية بدعم من المجتمع الدولي بأسره من أجل بناء الثقة وإحلال السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأعمال غير القانونية والاستفزازية المذكورة أعلاه التي ارتكبتها إسرائيل ومستوطنوها في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، إنما تزيد من شدة معاناة الشعب الفلسطيني وتردّي الأوضاع على أرض الواقع. ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض بشدة الذرائع الواهية الوقحة التي تسوقها إسرائيل وأن يكون حازما في مطالبتها بوقف جميع ممارساتها غير القانونية واحترام القانون الدولي والتزاماتها الدولية. فمواصلة استثناء إسرائيل من التقيد بالتزاماتها القانونية يفضي سوى إلى زيادة تدهور الوضع والابتعاد أكثر فأكثر عن تحقيق حل عادل دائم. ويجب أن تكون مطالبات إسرائيل بالامتثال لالتزاماتها واضحة وأن تشمل المطالبة بالوقف الفوري لحملتها الاستيطانية التي أصبحت تهدد بانهيار مقومات استمرار الحل القائم على وجود دولتين وتعطل محادثات السلام الجارية.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٨٣ رسالة في ما يتعلق بالأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤ (A/ES-10/613-S/2014/47)، تشكل سجلا أساسيا للجرائم التي ما فتئت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. رياض **منصور**
السفير، المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة